المشهد العالمي

حجم الموارد الحرجية

توجد في العالم غابات أقل بقليل من ٤ ملايين هكتار، تغطي نحو ٣٠ في المائة من اليابسة. والغابات موزعة توزيعا غير متساوٍ في العالم: فمن بين ٢٢٩ بلدا أو منطقة قدمت تقارير لتقييم حالة الموارد الحرجية في العالم ٢٠٠٥ هناك ٤٣ لديها مساحة حرجية تجاوز ٥٠ في المائة من مساحة أراضيها في حين أن ٦٤ لديها مساحة حرجية تقل عن ١٠ في المائة (الشكل ٦٥). وهناك خمسة بلدان (الاتحاد الروسي، البرازيل، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، الصين) لديها، مجتمعة، أكثر من نصف مجموع المساحة الحرجية.

وإزالة الغابات مستمر بمعدل يُنذر بالخطر، يقارب ١٣ مليون هكتار كل سنة. وفي الوقت نفسه فإن استزراع الغابات والتوسع الطبيعي في الغابات أديا إلى تقليل الخسارة الصافية في مساحة الغابات بدرجة كبيرة.

وفي الخمس عشرة سنة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٥ خسر العالم ٣ في المائة من مجموع مساحة غاباته، أي أن متوسط التناقص كان ٠,٢ في المائة في السنة (الشكل ٦٦)، ثم بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٥ انخفض معدل الخسارة انخفاضا طفيفا – وهذا تطور إيجابي. وفي نفس الفترة أفاد ٥٧ بلدا بحدوث زيادة في مساحة الغابات وأفاد ٨٣ بحدوث تناقص (منها ٣٦ كان التناقص فيها يزيد عن ١ في المائة في السنة). ولكن الخسارة الصافية في الغابات لا تزال عند ٧,٣ مليون هكتار في السنة أو ٢٠ ٠٠٠ هكتار في اليوم.

وقد تناقصت مخزونات الكربون في الكتلة الحيوية الحرجية بنحو ٥,٥ في المائة، على المستوى العالمي، بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٥. والاتجاهات الإقليمية تسير، في العادة، على نفس هذه الاتجاهات من حيث مساحة الغابات ونمو المخزونات. فمخزونات الكربون تتزايد في أوروبا وأمريكا الشمالية وتتناقص في الأقاليم الاستوائية.

التنوع البيولوجي

يشمل هذا المحور عددا من المتغيرات المتصلة فيما بينها بحيث يصعب التعرف على الاتجاه. ولعل الاتجاه الإيجابي الأكبر هو أن كثيرا من البلدان يزيد من مساحة الغابات المخصصة للصيانة. فبين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٥ تزايدت هذه المساحة بنسبة ٣٢ في المائة، وكان مجموع الزيادة ٩٦ مليون هكتار، وحدثت زيادات في جميع الأقاليم. وعلى مستوى العالم هناك أكثر من ١١ في المائة من مجموع مساحة الغابات مخصصة أساسا لصون التنوع البيولوجي (الشكل ٦٧).

وعلى مستوى العالم تُصنف نسبة ٣٦ في المائة من الغابات على أنها غابات أولية (غابات من أنواع محلية لا توجد بها دلائل واضحة على نشاط بشري ولا تتعرض فيها العمليات الإيكولوجية لاضطرابات كبيرة) وهنا يكون المركز الأول لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (٧٥ في المائة) وبعدها أمريكا الشمالية (٤٥ في المائة).

الشكل ٦٥ المساحة الحرجية، ٢٠٠٥

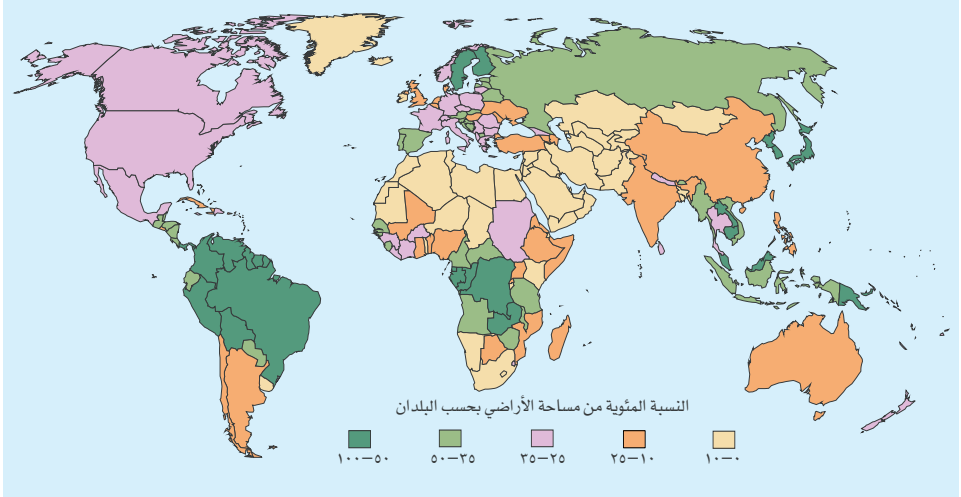

الشكل ٦٦ التغير السنوي الصافي في المساحة الحرجية، ٢٠٠٠-٢٠٠٥

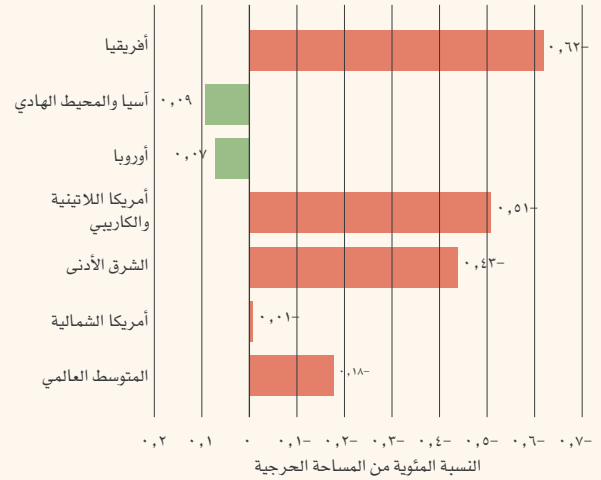

الشكل ٦٧ النسبة المئوية من المساحة الحرجية المخصصة للصيانة، ٢٠٠٥

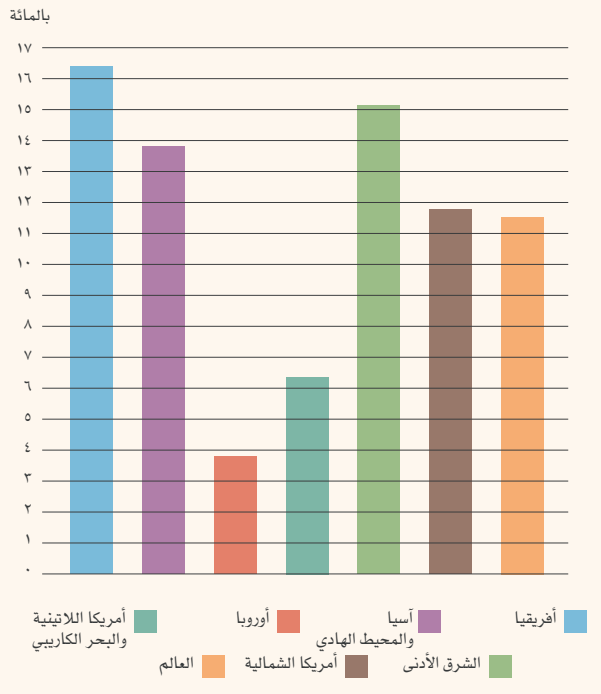

الشكل ٦٨ أنواع الأشجار المهددة بالانقراض والمعرَّضة للخطر

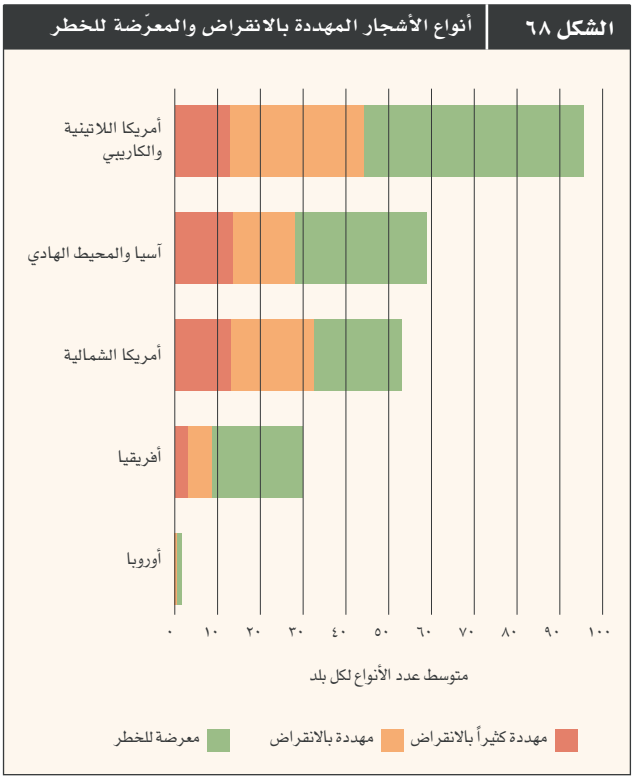

وعلى المستوى العالمي يقدر أن هناك ٦ مليون هكتار من الغابات الأولية تضيع أو تعدَّل كل سنة. فتسعة من البلدان العشرة التي لديها أكثر من ٨٠ في المائة من مساحة غابات العالم الأولية فقدت على الأقل ١ في المائة من تلك المساحة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٥، وكان أولها إندونيسيا (١٣ في المائة في خمس سنوات فقط) والمكسيك (٦ في المائة) وبابوا غينيا الجديدة (٥ في المائة) والبرازيل (٤ في المائة).

وهناك مؤشر آخر على التنوع البيولوجي هو عدد الأنواع المهددة أو المعرضة للخطر (الشكل ٨٦) وتوجد أغلبية أنواع الأشجار المستهدفة أو المعرضة للخطر هي في البلدان الاستوائية. ومن شأن بيانات خط القاعدة التي أُنشئت من فترة قريبة أن تُسهل التعرف على الاتجاهات في المستقبل.

وخلاصة القول إن هناك أنباء جيدة وأخرى سيئة. فتزايد الغابات المخصصة للصيانة اتجاه إيجابي يدل على عزم سياسي في كثير من البلدان للمحافظة على التنوع البيولوجي. ولكن استمرار تناقص الغابات الأولية في معظم البلدان الاستوائية يثير قلقا كبيرا. وإذا كانت البيانات غير كافية عن

الاتجاهات، حتى يمكن القول بأن التنوع البيولوجي يتناقص في الغابات بأي معدل دقيق على المستوى الوطني، فإن هناك مع ذلك اتجاها هبوطيا واضحا في بلدان رئيسية تتعرض فيها الغابات الأولية لضغط من تزايد السكان، وتوسع الزراعة، وانتشار الفقر، وقطع الأشجار للأغراض التجارية.

صحة الغابات وحيويتها

معظم البلدان ليس لديها معلومات موثوق بها عن مساحة الغابات التي تتأثر بحرائق الغابات والآفات الحشرية والأمراض وغيرها من الاضطرابات مثل الضرر بسبب الأحوال المناخية، لأن هذه البلدان لا ترصد هذه المتغيرات بصورة منتظمة. فعند إعداد تقييم حالة الموارد الحرجية في العالم ٢٠٠٥ لم يقدم إلا ٢٠ بلدا تقارير عن الأربعة أسباب، وكان معظم هذه البلدان في أوروبا. وعلى المستوى العالمي، وبالنسبة للبلدان التي استطاعت أن تقدم تقارير عن مختلف تلك الجوانب، كان ١,٤ في المائة في المتوسط من مساحة غاباتها يتأثر تأثرا سلبيا بالحشرات في أي سنة؛ و١,٤ في المائة يتأثر بالأمراض، و٠,٩ في المائة بحرائق الغابات. أما البيانات عن الاضطرابات الأخرى فلم تكن كافية للتوصل إلى استنتاجات على المستوى العالمي.

وهناك اتجاه متزايد نحو اعتماد مزيد من استراتيجيات الإدارة المستدامة للغابات لاحتواء آفات الغابات، وخصوصا في البلدان المتقدمة. وهذه التغيرات ترتبط بتصور دور الغابة التي لم تعد قيمتها تقدر بالأسباب الاقتصادية فقط بل أيضا لوظائفها الإيكولوجية والاجتماعية. وفي بعض الأقاليم أمكن تقليل أخطار الآفات – مثلا بالاستعاضة عن التوسع في الزراعة وحيدة النوع بمساحات أصغر ذات أنواع مختلطة وأعمار مختلطة في كثير من المناظر الطبيعية الأوروبية.

والمعلومات المتوافرة عن آفات الغابات تكون أكبر بالنسبة للأشجار الموجودة في البلدان المتقدمة عنها في البلدان النامية. وكذلك عن الآفات في الاستزراعات الحرجية ذات القيمة أكثر منها في الغابات الطبيعية. ولا يعرف أي شيء تقريبا عن الآفات في الأشجار المحصودة من الغابات الطبيعية في المناطق الاستوائية. ولكن الوعي بضرورة جمع المعلومات عن آفات الغابات وتقاسمها يتزايدان فمثلا، قدم ٢٥ بلدا، منها بلدان حرجية رئيسية مثل البرازيل والصين وإندونيسيا، معلومات لسلسلة من تقارير موجزة عن الآفات (شملت الحشرات والأمراض والنيماتودا والنباتات والثدييات الطفيلية) ويجري تجميعها الآن بواسطة منظمة الأغذية والزراعة.

ومما سهل انتشار الآفات سرعة وسائل المواصلات وسهولة السفر وحرية التجارة. ففي السنوات الأخيرة ظهر عدد من الأنواع الغازية للغابات وكان لها تأثير سلبي على الغابات والتجارة. فمثلا أدى تحرك الخنفساء الآسيوية طويلة القرن Anoplophora glabripennis، إلى اعتماد معايير دولية لمعالجة مواد تعبئة الأخشاب في التجارة الدولية من قبل الهيئة المؤقتة لتدابير الصحة النباتية التابعة للاتفاقية الدولية لوقاية النباتات.

وباستعراض إدارة الحرائق استنادا إلى الأوراق التي قدمها خبراء الحرائق الوطنيون من مختلف الأقاليم (FAO, 2006d) أمكن الوصول إلى الاستنتاجات التالية على المستوى العالمي:

- المقدر أن هناك ٣٥٠ مليون هكتار تُعاني من الحرائق البرية كل سنة. وهذا يعادل نحو ٩ في المائة من مجموع مساحة الغابات، ولكن عبارة "الحرائق البرية" تشمل مساحات غير حرجية مثل السافانا والأدغال والمراعي المفتوحة. أما الضرر الفعلي للغابات فيقل عن ٥ في المائة في السنة، ولكن يحتاج الأمر إلى بيانات أحسن.
- إذا كان كثير من البلدان يُقدم تقارير عن أن اشتداد مواسم الحرائق، فإن المعلومات غير كافية للقول بأن مجموع المساحة التي تحترق أو عدد حرائق الغابات يتزايدان على المستوى العالمي.

الشكل ٦٩ الشبكة العالمية لمكافحة حرائق الأراضي البريّة في إطار استراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث/المركز العالمي لرصد الحرائق

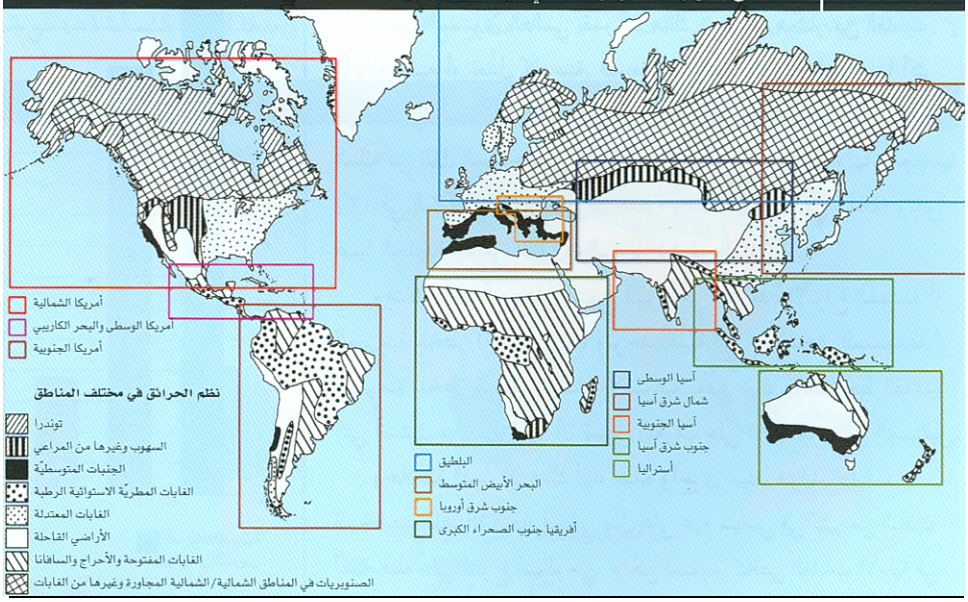

المصدر: الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث والمركز العالمي لرصد الحرائق.

- هناك ٨٠ في المائة على الأقل من الحرائق يُسببها البشر – بل تصل النسبة إلى ٩٩ في المائة في بعض الأقاليم. فالاحتياجات الزراعية وتحضير الأراضي هي أشيع أسباب الحرائق، وتأتي بعدها الحرائق العمد. والبرق هو السبب الرئيسي في الحرائق البرية غير الراجعة إلى فعل الإنسان.
- الحرائق قد تكون لها آثار إيجابية أو سلبية في الغابات، وتأثيرها على صحة الغابات وحيويتها يتراوح بدرجة كبيرة في مختلف النُظم الإيكولوجية. وبعض البلدان ليس لديه حرائق تستحق الذكر.
- البلدان التي تُعاني من مشكلات حرائق برية خطيرة وجدت أن الاستثمار في الوقاية من الحرائق يمكن أن يُحقق فاعلية التكاليف أكثر من التركيز على مكافحة الحرائق، التي هي عملية خطرة وباهظة. والبلدان التي لديها برامج لإدارة الحرائق تستثمر في هذين الأسلوبين معا.
- برامج إدارة الحرائق، التي تعتمد على المجتمعات المحلية، تتزايد فاعليتها سواء في البلدان المتقدمة أو في البلدان النامية.
- التعاون الدولي آخذ في التزايد، والدليل على ذلك إنشاء ١٢ شبكة إقليمية لمكافحة الحرائق البرية (الشكل ٦٩) وعقد نحو ١٠٠ اتفاق ثنائي عابر للحدود، للغرض ذاته، بين بلدان متجاورة.

الوظائف الإنتاجية للموارد الحرجية

كما هو متوقع، تمثل البلدان التي لديها أكبر مساحة حرجية أكبر حجم من أخشاب العالم (استنادا إلى مجموع نمو المخزونات) (الشكل ٧٠). ولكن نمو المخزونات للهكتار يتفاوت بين الأقاليم، والسبب الأساسي في ذلك هو الاختلافات المناخية وغيرها من الفوارق الإيكولوجية (الشكل ٧١).

وفي عام ٢٠٠٥ كانت مساحة الغابات المخصصة لإنتاج الأخشاب، باعتباره واحدا من أهداف الإدارة، نسبتها ٥٠ في المائة. وكان نحو ٣٤ في المائة من مساحة غابات العالم مخصصا للإنتاج. وبين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٥ تناقصت المساحة المخصصة لهذا الغرض بنسبة ٥ في المائة، بالمقارنة مع تناقص في مجموع المساحة الحرجية بنسبة ٣ في المائة في نفس الفترة. وهذا الاتجاه لا يدعو إلى العجب لأن تزايد مساحة الغابات المخصصة أساسا لصون التنوع البيولوجي كان يساوي تقريبا نفس النسبة. ولعل ذلك يعكس تغيرا دقيقا في التصور العالمي لقيم الغابات.

والبلدان التي أبلغت عن نسبة منخفضة من غاباتها المخصصة للإنتاج توحي بارتفاع النسبة المخصصة «لأغراض الاستخدام المتعددة» التي يكون من بينها الإنتاج في العادة. ويبدو أن لدى البلدان أفكارا مختلفة عن معنى هذا التصنيف المطلوب في التقارير. فمثلا هناك ٢ من أكبر منتجي المنتجات الخشبية في العالم هما الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، لا يبلغّان إلا عن ١٢ في المائة و١ في المائة على التوالي، كنسبة مخصصة أساسا للإنتاج.

الشكل ٧١ نمو المخزونات لكل هكتار، ٢٠٠٥

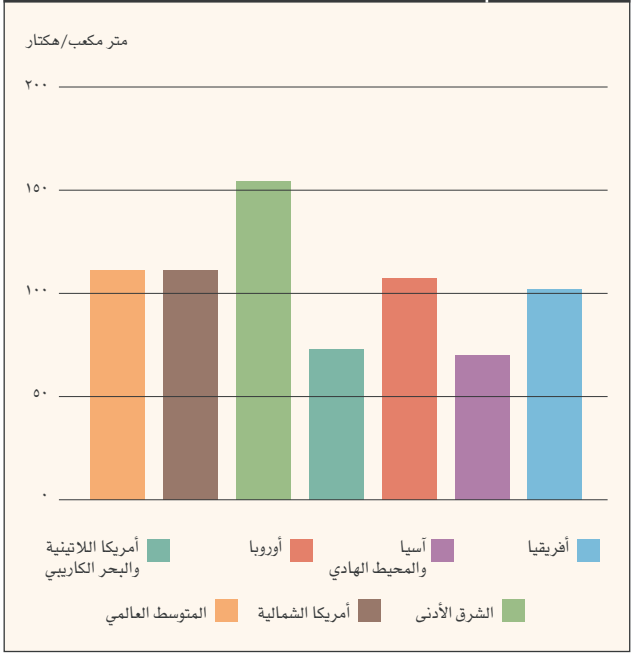

الشكل ٧٠ حصة المخزونات الخشبية من الحجم العالمي للأخشاب في الغابات، ٢٠٠٥

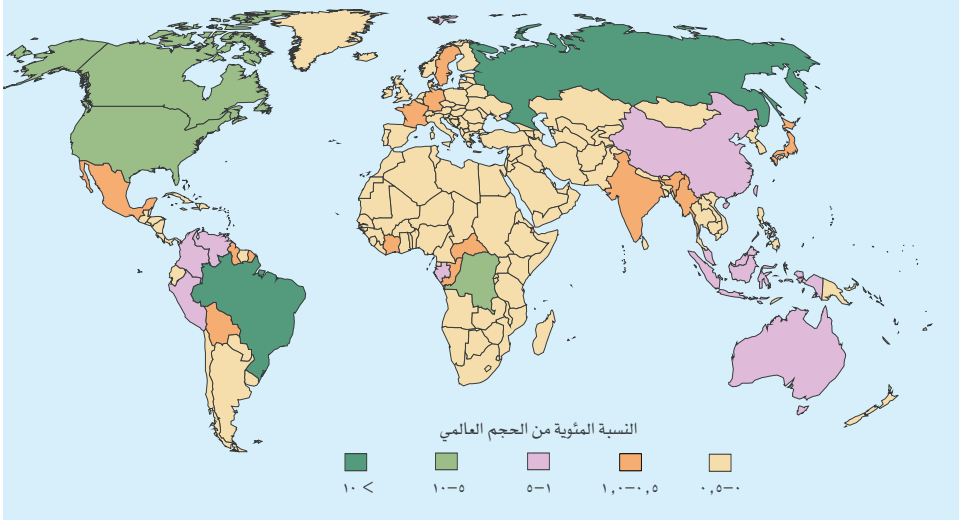

الشكل ٧٢ الوظائف الأولية المخصصة للغابات، ٢٠٠٥

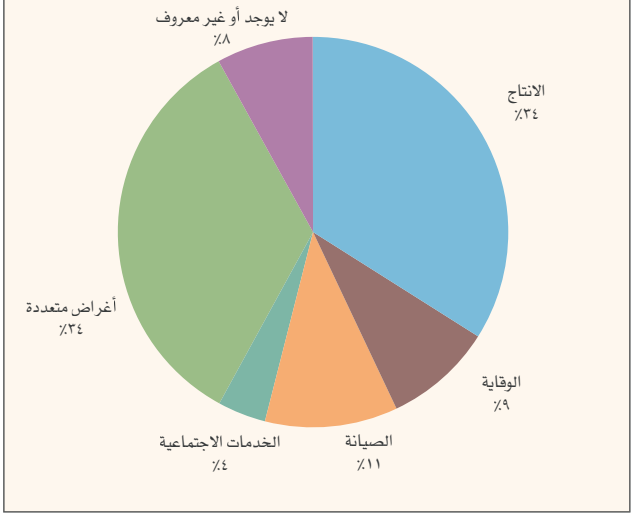

الشكل ٧٣ البلدان العشرة ذوات المساحة الأكبر من الغابات الواقية، ٢٠٠٥

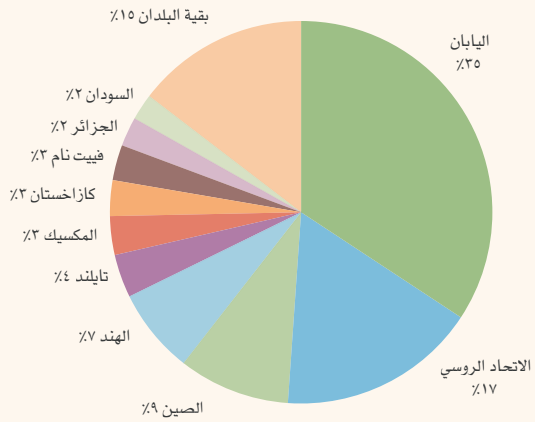

وتزايدت مساحة استزراع الغابات لأغراض إنتاجية بمقدار ٢,٥ مليون هكتار بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٥ مما يشير إلى أن نسبة كبيرة من استخراج الأخشاب ربما ستأتي من الاستزراعات الحرجية في المستقبل.

الوظائف الوقائية للموارد الحرجية

إن حوالي ٩ في المائة من غابات العالم مخصص أساسا للحماية. ولكن هذه الفئة ليست مستخدمة من جانب جميع البلدان في تصنيف الغابات، والحقيقة أن جميع الغابات تؤدي بعضا من وظائف الحماية. وعلى ذلك قد تكون الإحصاءات مفيدة إلا أنها تهوّن من مساحة الغابات التي تؤدي وظائف الحماية. ولا بد من مزيد من البحوث للعثور على متغيرات أفضل من أجل تقييم هذه الوظيفة الحرجية المهمة. والواقع أن نسبة كبيرة من غابات العالم مخصصة لأغراض متعددة، يمكن أن يكون من بينها وحماية الغابات (الشكل ٧٢).

وفي كثير من البلدان تكون وظائف الحماية هي السبب الرئيسي لاستزراع الغابات أو الأشجار الجديدة (الشكل ٧٣).

الوظائف الاجتماعية والاقتصادية

عرض القسم الخاص بالوظائف الإنتاجية للموارد الحرجية معلومات عن حجم الأخشاب في العالم وعن نمو المخزونات (الشكلان ٧٠ و٧١). ويأتي عرض استهلاك المنتجات الخشبية لاستكمال تلك الصورة (الشكل ٧٤).

وتمثل منتجات الغابات الأولية (الأخشاب المستديرة، التي تشمل الأخشاب المستديرة الصناعية وحطب الوقود) حصة كبيرة نسبيا من حيث القيمة في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادي وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وعلى العكس، فإن صناعات تجهيز الأخشاب وصناعات اللب والورق تستأثر بنصيب الأسد من قيمة القطاع في الأقاليم الأكثر تقدما.

وتتزايد التجارة بالمنتجات الحرجية بين البلدان (انظر التجارة في المنتجات الحرجية، الصفحة ٩٠). ويشير ميزان التجارة الصافي الإيجابي إلى أن قيمة الصادرات تجاوز قيمة الواردات (الشكل ٧٥). وطوال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٤ ظلت آسيا والمحيط الهادي هي المستورد الصافي الرئيسي للمنتجات الحرجية. وكانت أمريكا الشمالية، لعدة سنوات،

الشكل ٧٤ استهلاك المنتجات الخشبية، ٢٠٠٣

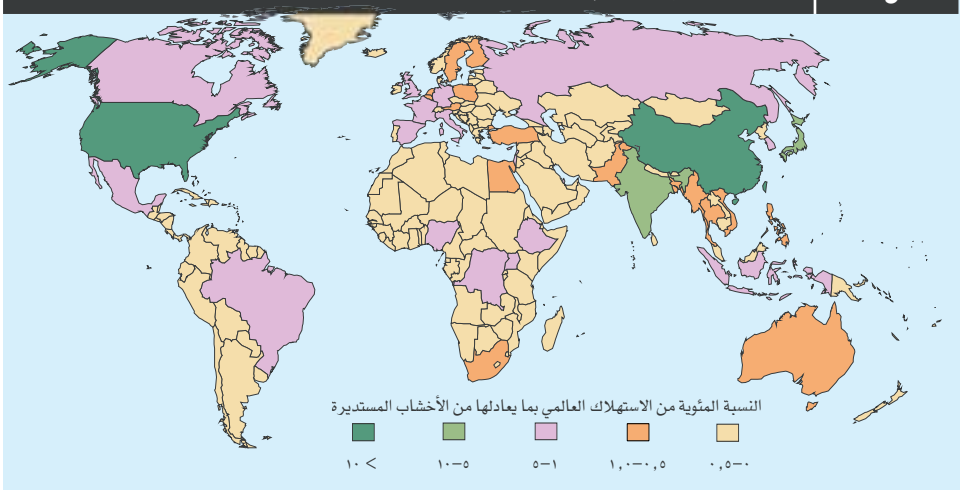

الشكل ٧٥ اتجاهات التجارة الصافية في المنتجات الحرجية بحسب الإقليم

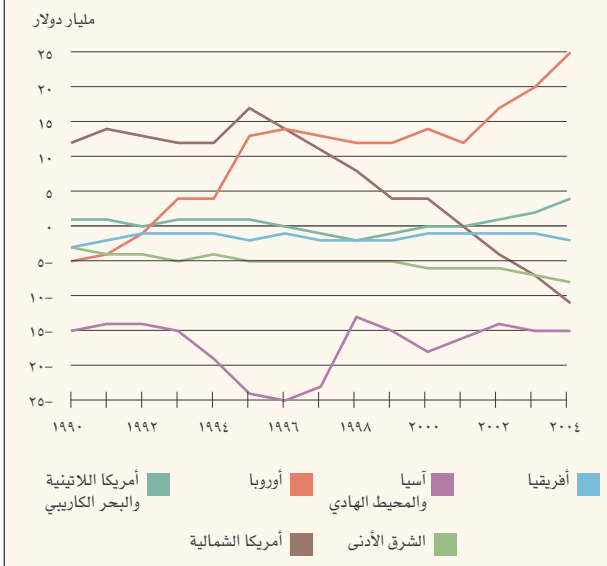

ملاحظة: تشير القيمة الايجابية إلى صافي الصادرات، بينما تشير القيمة السلبية إلى صافي الواردات.

الشكل ٧٦ الاتجاهات العالمية لفرص العمل الرسمية في القطاع الحرجي

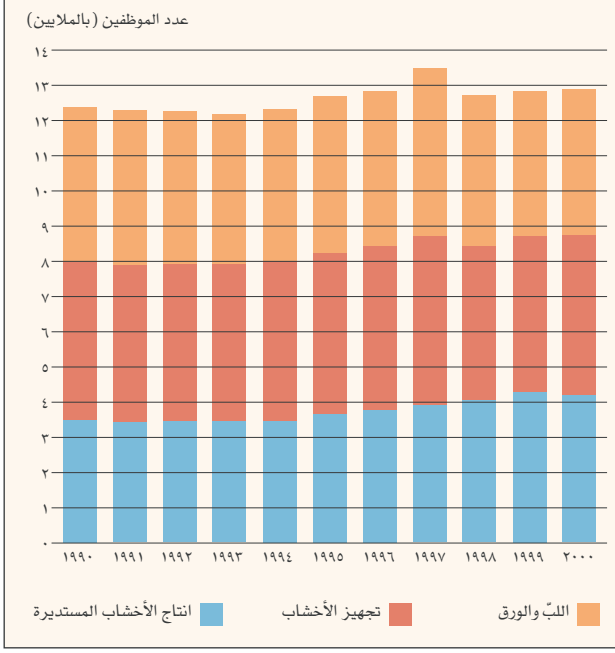

مصدرا صافيا ولكنها في السنوات الأخيرة أصبحت مستوردا صافيا أيضا. والاتجاه في أوروبا عكس ما هو في أمريكا الشمالية فأوروبا اليوم هي المصدر الصافي الرئيسي للمنتجات الحرجية.

وكان هناك تزايد تدريجي في العمالة في قطاع الغابات أثناء التسعينات (الشكل ٧٦). وعلى المستوى العالمي من المفيد ملاحظة تساوي العمالة بالتقريب في القطاعات الفرعية الرئيسية الثلاثة: إنتاج الأخشاب الصناعية، وصناعات تجهيز الأخشاب، وصناعات اللب والورق. وبصفة عامة يوفر إنتاج الأخشاب الصناعية حصة من العمالة أكبر في البلدان النامية، في حين يوفر القطاعان الآخران أغلب فرص العمل في البلدان المتقدمة.

وعلى المستوى العالمي تزايدت فرص العمل بنسبة ٤ في المائة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٠ في حين أن حصة قطاع الغابات من القيمة المضافة تزايدت بنسبة ١ في المائة فقط (الجدول ٣٧). وهذه المستويات أقل بكثير مما هو في الاقتصاد العالمي بأكمله. وتؤدي التجارة دورا متزايد الأهمية في قطاع الغابات إذ أن الصادرات تواصل التزايد أسرع بكثير مما يحدث في المتغيرات الأخرى. والتجارة مهمة بوجه خاصة في تعزيز النمو الاقتصادي في الأقاليم النامية.

ويدار نحو ٤ في المائة من غابات العالم، أساسا للخدمات الاجتماعية مثل الترويح والتعليم والسياحة. ويبدو أن أوروبا هي التي

الجدول ٣٧

الحالة الراهنة والاتجاهات في فرص العمل والقيمة المضافة والصادرات من قطاع الغابات بحسب الإقليم

الإقليم	٢٠٠٠						التغير بالقيمة المطلقة، ١٩٩٠–٢٠٠٠		
	فرص العمل		القيمة المضافة		الصادرات		فرص العمل	القيمة المضافة	الصادرات
	(بالملايين)	(٪)	(بمليارات الدولارات)	(٪)	(بمليارات الدولارات)	(٪)	(٪)	(٪)	(٪)
أفريقيا	٠,٥	٤	٨	٢	٣	٢	٦	٥	٦٠
آسيا والمحيط الهادي	٥,٦	٤٣	٨٨	٢٥	٢٠	١٤	١٠	٢–	٥١
أوروبا	٣,٦	٢٨	٩٠	٢٥	٧١	٤٩	١٢–	١٤–	٥٨
أمريكا اللاتينية والكاريبي	١,٢	١٠	٣٠	٩	٦	٤	٣٩	٤٦	٩٠
الشرق الأدنى	٠,٤	٣	٣	١	١>	١>	٢٨	١٤–	١٦٩
أمريكا الشمالية	١,٥	١٢	١٣٦	٣٨	٤٤	٣١	١–	١٠	٣٣
جميع بلدان المنطقة الاستوائية	**٣,٠**	**٢٤**	**٤٨**	**١٤**	**١٦**	**١١**	**٢٣**	**٣٤**	**٤٧**
جميع بلدان المنطقة المعتدلة	**٩,٩**	**٧٦**	**٣٠٦**	**٨٦**	**١٢٨**	**٨٩**	**١–**	**٢–**	**٥٠**
العالم	**١٢,٩**	**١٠٠**	**٣٥٤**	**١٠٠**	**١٤٤**	**١٠٠**	**٤**	**١**	**٥٠**

ملاحظة: تغير القيمة المضافة والصادرات هو تغير في القيمة الحقيقية لهذه البنود (أي بعد تعديلها لمراعاة التضخم).

المصدر: FAO, 2004a.

الشكل ٧٧ ملكية الغابات بحسب الإقليم الفرعي

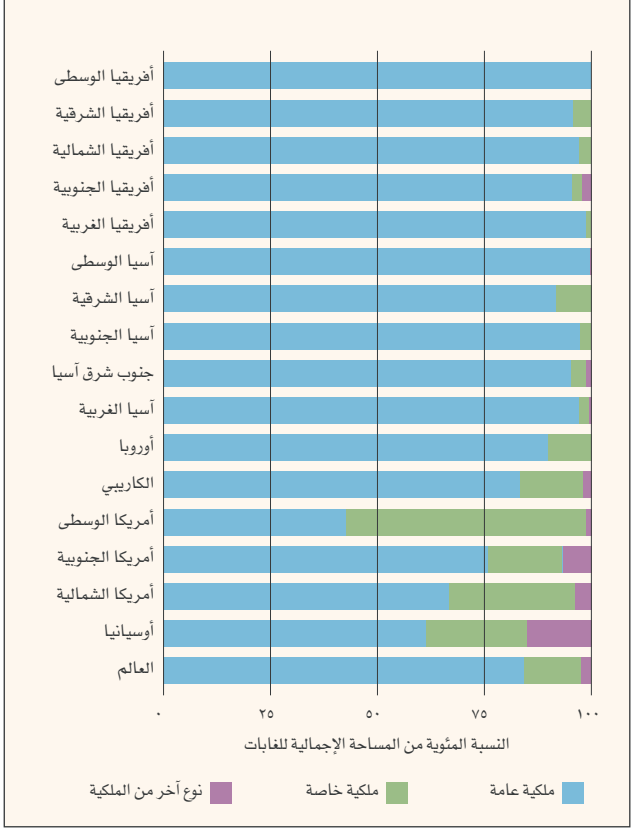

تولي أكبر اهتمام للخدمات الاجتماعية التي توفرها الغابات إذ أن نحو ٧٢ في المائة من مساحة غابات أوروبا يؤدي خدمات اجتماعية ضمن الوظائف المخصصة له.

إطار القوانين والسياسات والمؤسسات

هذا الإطار ربما يكون أهم عامل في الإعداد للإدارة الحرجية المستدامة. وهناك تغيرات إيجابية واضحة في جميع الأقاليم.

فهناك دلائل على الالتزام السياسي بالإدارة المستدامة للغابات في الأغلبية العظمى من البلدان. وفي الخمس عشرة سنة الماضية، منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، أصدر معظم البلدان قوانين وسياسات جديدة وأكثر تقدما في مجال الغابات. ووضع أكثر من ١٠٠ بلد برامج حرجية وطنية في محاولة لمعالجة قطاع الغابات بطريقة أكثر شمولا.

ومن المحال، تقريبا، مقارنة التقدم الذي تحقق في هذا العنصر المحوري بحسب البلدان أو بحسب الأقاليم. فطبيعة القوانين والسياسات والمؤسسات تجعل من كل بلد حالة فريدة بذاتها. وكان أول واحد من المبادئ الحرجية التي وافقت عليها جميع البلدان في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية هو أن إدارة الغابات هي مسؤولية سيادية لكل بلد.

ومع ذلك تظهر عدة اتجاهات طويلة الأجل. ففي كثير من البلدان تتحول أراضي الغابات من الخضوع للمستوى المركزي إلى المستوى المحلي أو إلى الإدارة على المستوى المحلي (تفويض السلطات)، وإن كان معظم الغابات لا يزال ضمن الملكية العامة (الشكل ٧٧). وفي بلدان أخرى، كما في أوروبا الشرقية، هناك اتجاه للتحول من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة (الخصخصة). ويتزايد الوعي بأهمية وجود ترتيبات مأمونة في حيازة الغابات. وفي عدد من البلدان تحولت مسؤولية المؤسسات المعنية بالغابات من وزارات الزراعة إلى وزارات البيئة، مما يعكس تحول التأكيد من التنمية إلى الصيانة.

ورغم هذه الاتجاهات الإيجابية، بصفة عامة، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. فمنظمة الأغذية والزراعة والمنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية والبنك الدولي ووكالات المعونة الثنائية لديها طلبات متراكمة من البلدان للحصول على المساعدة في تقوية سياساتها ومؤسساتها الحرجية. فمثلا، تستطيع منظمة الأغذية والزراعة أن تتولى نحو ١٠ مشروعات جديدة كل سنة، في المتوسط، لتقوية المؤسسات الحرجية (عبر برنامج التعاون الفني لديها) ولكن الطلب من البلدان أعلى بكثير من القدرة على التجاوب. ويدعم مرفق البرامج الحرجية القطرية جهود أكثر من ٤٠ بلدا لزيادة مشاركة جميع أصحاب المصلحة في عمليات اتخاذ القرارات (الإطار ٤)، ولكن الطلب على المساعدة الإضافية يجاوز بكثير قدرات هذا المرفق.

الإطار ٤ مرفق البرامج الحرجية الوطنية

مرفق البرامج الحرجية الوطنية (انظر www.fao.org/forestry/site/30766/en) هو آلية تمويل تستضيفها منظمة الأغذية والزراعة، وهو يُدعم المشاركة النشيطة من جانب أصحاب المصلحة على المستوى القطري في وضع برامج حرجية وطنية وفي تنفيذها. وهو يركز على بناء القدرات وعلى المشاركة في المعلومات ويقدم، على المستوى العالمي، خدمات معلومات عن البرامج الحرجية الوطنية.

ويُشجع المرفق المشاركة في عملية البرامج الحرجية الوطنية، وذلك بتقديم مِنح مباشرة إلى أصحاب المصالح في البلدان الشريكة من خلال عملية تنافسية وشفافة. والهدف الشامل لديه هو مساعدة البلدان على وضع برامج حرجية وطنية وتنفيذها لتعالج، بطريقة فعّالة، الاحتياجات المحلية والأولويات الوطنية وتعكس المبادئ المتفق عليها دوليا. ومفتاح بلوغ هذه الأهداف هو المشاركة على نطاق واسع وعن علم كافٍ.

ومنذ إنشاء هذا المرفق عام ٢٠٠٢ استطاع إقامة شراكات مع ٤٢ بلدا وأربع منظمات شبه إقليمية، كما أنه خصص ٦ ملايين دولار لمائتين وعشرين منحة لأصحاب المصالح، منها ٧٠ في المائة غير حكومية (انظر الأشكال). ودعمت المنح التي قدمها المرفق اشتراك أصحاب المصلحة في صياغة السياسات والاستراتيجيات، وفي توسيع البرامج الحرجية الوطنية ووضع صكوك جديدة في الجوانب القانونية والمالية والضرائبية والمؤسسية. كما أن المرفق أطلق عددا من المبادرات لاقتسام المعلومات.

الدعم القطري، ٢٠٠٢-٢٠٠٦

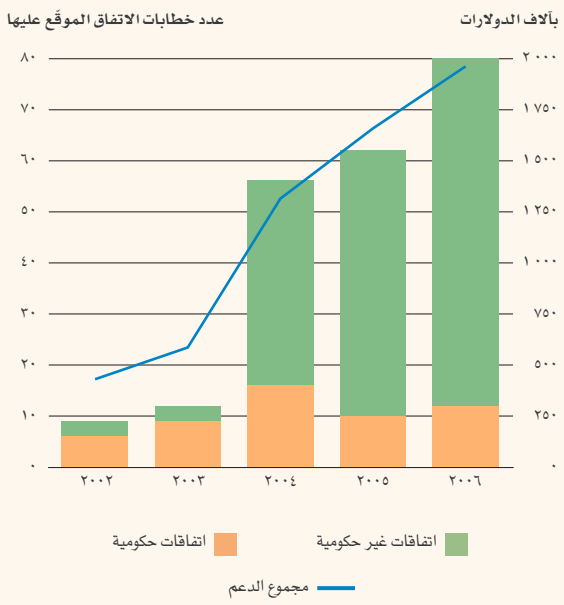

الشراكات في مرفق البرامج الحرجية الوطنية